ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Political, Economic and Social Effects of the British Occupation in the Gambia 1843 - 1973

Liqa' eabd hamd karahut

Ministry of Education Open College of Education / Al-Karkh

* *Corresponding author: E-mail* :
leqiabed@gmail.com
٠٧٧١٧٥١٨٧٢٥

***Keywords*:**
Fancer,
Britain
Gambia
Africa
Colonies

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The continent of Africa was the heart of the old world and the center of geographical exploration and colonial competition between the major powers Britain, France and Germany. The Berlin Conference of 1884 was the first colonial conference to divide West Africa between European countries, especially Britain, France and Germany. It facilitated Britain's occupation of Gambia and it became a colony of the British crown. It played an important commercial role for Europe, especially the trade in slaves, peanuts, gum and oils. British colonialism was driven by political, economic and social factors that aimed to impose its presence on this country through Catholic and Protestant missionaries. Thus, the stations of British control and colonialism of Gambia began until 1973.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.8.2025.12

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاحتلال البريطاني في غامبيا١٨٤٣ – ١٩٧٣

لقاء عبد حمد كرحوت/ وزارة التربية كلية التربوية المفتوحة /الكرخ

الخلاصة:

شكلت قارة افريقيا قلب العالم القديم ومركز الاستكشافات الجغرافية والتنافس الاستعماري بين القوى الكبرى بريطانيا وفرنسا و المانيا وكان مؤتمر برلين ١٨٨٤ اول مؤتمر استعماري لتقسيم غرب افريقيا بين الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا وفرنسا والمانيا وسهّل احتلال بريطانيا لغامبيا واصبحت مستعمرة للتاج البريطاني ادت دورا تجاريا مهما لأوروبا ولاسيما تجارة الرق والفول السوداني والصمغ والزيوت , وكان الاستعمار البريطاني مدفوعا بعوامل سياسية واقتصادية والاجتماعية استهدف فرض وجوده على هذه الدولة عن طريق المبشرين الكاثوليك والبروتستانت وبذلك بدأت محطات السيطرة والاستعمار البريطاني

لغامبيا حتى عام ١٩٧٣.

الكلمات المفتاحية : فرنسا, بريطانيا, غامبيا ,افريقيا, المستعمرات, تجارة

المقدمة

فتح مؤتمر برلين ١٨٨٤ابواب الصراع والتنافس بين القوى الاوربية في الحصول على موطئ قدم في القارة الاوربية ولهذا دفع فرنسا وبريطانيا إلى اتخاذ المبادرات السياسية لإنشاء مستعمرات أوروبية في غامبيا والسنغال وعلى طول الساحل أصبح النظام السياسي الأفريقي التقليدي غير فعّال في مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هذه الضغوط بريطانية في الغالب ولكن في عقد سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت الشركات الفرنسية في تقديم منافسة فعّالة للتجار البريطانيين في مناطق مختلفة

كان من المرجح أن يطلب التجار الأوروبيون المزيد من التدخل والدعم من حكوماتهم، ولاسيما تحول شروط التجارة ضدهم وانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأولية خلال سنوات الكساد الاقتصادي من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف عقد تسعينيات القرن التاسع عشر تسبب في صعوبات للأوروبيين الذين يتاجرون مع غرب إفريقيا ودفعهم إلى الاعتقاد بأن زيادة السيطرة الأوروبية هناك من شأنها تأمين منتجاتها بتكلفة وجهد أقل.

حددت المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا وفي مناطق متفرقة الا انها محدودة في شرق القارة و جنوبها ووسطها، كما انها عززت تواجدها كذلك في مستعمرات (سيراليون) و(جامبيا) و(غانا) – أو ساحل الذهب – وحوض نهر النيجر المعروفة حاليا باسم نيجيريا.

والدراسة الحالية ركزت على بيان الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسيطرة البريطانية على غامبيا

قسمت الدراسة على مبحثين : تطرق المبحث الأول بالتمهيد والتعريف بالمعطيات الجغرافية ومنها الموقع والمناخ والسكان والتنافس الاستعماري والمبحث الثاني تناول سياسة بريطانية وتبعاتها الاقتصادية ومع الاشارة إلى ظروف تحقيق الاستقلال السياسي لغامبيا.

موقع غامبيا

تقع غامبيا في غرب إفريقيا وهي عبارة عن شريط ضيق من الأرض عرضه حوالي ١٥ ميلًا ويمتد الى حوالي ٠٣ ميلًا في الداخل و و مساحتها ١١٢٩٥ كيلومتر مربع ، يحدها من الشمال والشرق والجنوب السنغال ومن الغرب المحيط الأطلسي ، و سيريكوندا هي أكبر مدينة في غامبيا . (Enoch, 2015, p. 35)

واما بخصوص طبيعة مناخها فهي تقع في منطقة السافانا والطقس شبه استوائي ورياحها جافة تسمى هارماتان تهب خلال موسم الجفاف وتمنح الصحراء غامبيا شتاءً لطيفًا فريدًا من نوعه، بلا أمطار تمامًا بأشعة الشمس اليومية من تشرين الاول إلى ايار تتراوح درجات الحرارة بين (٢١ درجة مئوية) و(٢٧ درجة مئوية) وتظل الرطوبة النسبية بين ٣٠٪ و٦٠٪. تتراوح درجات الحرارة في الصيف بين (٢٧ درجة مئوية) و(٣٢ درجة مئوية) والرطوبة النسبية عالية تبدأ الأمطار في تشرين الاول الى حزيران لا يتجاوز معدل هطول الأمطار في معظم أنحاء البلاد بوصة (١٠١٦ مليمترًا) (FLORENCE K, 1963, p. 119)

تخضع المناطق الساحلية بين مدينتي بانجول وبريكاما والمدن المجاورة لها لرياح أكثر برودة من المحيط الأطلسي والنشاط الزراعي في البلاد مرتبط بظروفها المناخية ويعد نهر غامبيا أحد أهم عوامل الجذب في البلاد ويسهم في عمليات النقل والزراعة ومايجدر الاشارة اليه أن نهر غامبيا يقسم البلاد إلى ضفتين جنوبية وشمالية والتي كانت في ست مناطق إدارية وهي المنطقة الشمالية ومنطقة الساحل الغربي ومنطقة النهر السفلي ومنطقة النهر العلوي ومنطقة النهر الوسطى وقسم كومبو سانت ماري وعلى مدى أول ٠٨ ميلاً (١٢٩ كيلومترًا) من بانجول (Enoch, 2015, p. 52) .

اما المجتمع في غامبيا فيقسم على ثلاث طبقات الأحرار و الحرفيين والعبيد و يتألف من مجموعات عرقية متنوعة مثل الجولا ١٠%، والمندينكا ٤٢%، والفولا ١٨%، والولوف/سيرير ١٦%، والسراهول ٩%، والمانجاغو، والبالاتا، والأكو (٤%)، وغير الأفارقة ١% (تعداد السكان ٢٠٠٣) وبخلاف هذا التنوع هناك درجة كبيرة من القواسم المشتركة تنتمي جميع اللغات المحلية الست في غامبيا (الماندينكا، والولوف، والفولا، والجولا، والسراهول، والسيرير) إلى عائلة اللغات النيجرية–الكردفانية وتعد اللغتان الماندينكا والولوف من أكثر اللغات انتشارًا في البلاد وفي حين يتم التحدث بلغة الولوف على نطاق واسع في المناطق الحضرية وإن لغة الماندينكا منتشرة في المناطق الريفية (Enoch, 2015, p. 53).

والغالبية العظمى من الناس يعيشون على طول نهر غامبيا من أتباع المذهب الوثني وهناك مجتمعات مسلمة صغيرة ومع ذلك فقد عانوا من التمييز من غالبية السكان الوثنيين، و مُنعوا من امتلاك الأراضي أو تولي المناصب العليا في الممالك في أواخر عقد خمسينيات القرن التاسع عشر ولم تتبن غامبيا أي دين رسمي ومع ذلك تهيمن المؤسسات والممارسات الإسلامية على غالبية السكان ونسبة ٩٠% مع اعتماد سلوكيات التسامح الديني

وهناك عدد من المجموعات المسيحية في غامبيا يبلغ حوالي ٨ %من السكان الوطنيين و تتكون بشكل أساس من الكاثوليك والويسليين والأنجليكان ويتركز هؤلاء بشكل أساس في أكبر وأقدم مدن غامبيا – جزر باثورست ومكارثي وهو جزء من مجموعات أكو ومانجاغو وجولا وعدد قليل من مجموعات سيرير العرقية و أن حوالي ١% من الغامبيين يتبعون "الدين التقليدي" أي أنهم ليسوا مسلمين ولا مسيحيين وبالتالي يمارسون طقوسًا محلية مرتبطة بالعالم الروحي والمعتقدات الشعبية الراسخة حول العالم الروحي، والتي تعد تقليدية، مشتركة بين مختلف الطوائف الدينية ليشكل قبول التنوع الديني والاعتراف بالقواسم المشتركة الأساسية لجميع المعتقدات الدينية أساس العلاقات بين الأديان والتسامح في غامبيا الأمر الذي أسهم بشكل كبير في الحفاظ على السلم الاجتماعي والوئام في البلاد على مدى المائة عام الماضية .(The World Bank, 2022)

بدايات الوجود الاستعماري وظروف الاتصال بالأوروبيين

خلال القرن الرابع عشر أصبحت غامبيا جزءاً من إمبراطورية مالي الإسلامية وان البرتغاليين هم من اوائل الأوروبيين الذين اقاموا مراكز تجارية على نهر غامبيا واستولى البرتغاليون على التجارة لأول مرة في عام ١٤٥٥ وقد اجتذبت شركات تجارية أوروبية أخرى بما في ذلك الشركات البريطانية والفرنسية ففي عام ١٥٨٨ باع ولي العرش البرتغالي حقوقًا حصرية للتجارة على نهر غامبيا للتجار البريطانيين و تم تأكيد هذه المنحة من خلال رسائل براءات الاختراع من الملكة إليزابيث الأولى Elizabeth I في عام ١٦١٨، كما منح الملك جيمس الأول James I ميثاقًا لشركة بريطانية وهي شركة "المغامرين التجار في إفريقيا" للتجارة مع غامبيا وساحل الذهب في عام ١٦٥١ تم إنشاء مستعمرة عندما حصل جيمس دوق كورلاند، على جزيرة بالقرب من مصب نهر غامبيا من زعيم محلي وقد سُميت بجزيرة جيمس (FLORENCE K, 1963, p. 122).

منحت الحكومة البريطانية في عام ١٦٦١ حق براءة اختراع جديدة للتجارة لشركة أخرى وهي "المغامرون الملكيون للتجارة في إفريقيا" والتي تولت حيازة الحصن في جزيرة جيمس ومن القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر كانت هناك منافسات فرنسية بريطانية لا تنتهي في منطقة غرب إفريقيا وحرصت كل من بريطانيا وفرنسا باستمرار من أجل التفوق السياسي والتجاري في مناطق نهري السنغال وغامبيا ومع ذلك أعطت معاهدة فرساي لعام ١٧٨٣ لبريطانيا احتلال غامبيا لكن الفرنسيين احتفظوا بجيب صغير في البريدا على الضفة الشمالية لنهر غامبيا والتي تم التنازل عنها لبريطانيا بالتبادل مع بورتنديك في الحروب النابليونية (١٧٨٩–١٨١٥) واستولت بريطانيا على سانت لويس وجوري لكنها أعادتهما إلى فرنسا في عام ١٨١٥ فضلا عن ذلك

اهمية موقع السنغال وغامبيا الجغرافي والاستراتيجي و تم استخدامهما كمنطقة شحن إلى الأمريكيتين خلال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وبالتالي اصبحت من المراكز المهمة للرقيق مثل جزيرة جوري وجزيرة فورت جيمس على ضفاف نهر غامبيا وعلى الرغم من إلغاء تجارة الرقيق في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية عام ١٨٠٧ فقد حاول البريطانيون دون جدوى إنهاء تجارة الرقيق في غامبيا، لذلك انشأت حامية عسكرية بريطانية في باثورست (بانجول) في عام ١٨١٦ من أجل مراقبة السفن القادمة والذاهبة التي تحمل العبيد وكان المستوطنون المدنيون الأوائل مجموعة من التجار البريطانيين الذين انتقلوا إلى باثورست وان معظم الأوروبيين أقاموا في باثورست إما مسؤولين أو تجارا او عددا قليلا من المبشرين ولم يكن هناك تمييز واضح بين المجموعتين فبسبب نقص القوى العاملة، كان عليهم غالبًا تولي مناصب رسمية. (The World Bank, 2022, p. 25).

وبعد تصفية الشركات التجارية لغامبيا في ١٨٢١ تم إنشاء مستعمرة بريطانية تُدار محليًا من قائد جزيرة سانت ماري حتى عام ١٨٣٠ ثم من نائب الحاكم (١٨٣٠-١٨٤٣) وبعد ذلك من لدن الحاكم (١٨٤٣-١٨٦٦) كان القائد ونائب الحاكم يقدمان تقاريرهما مباشرة إلى المكتب الاستعماري بشأن المسائل السياسية لكن غامبيا كانت تعتمد في التشريع وإدارة العدالة على المستعمرة البريطانية الأقدم في فريتاون – سيراليون وعلاوة على ذلك نظرًا لافتقارها إلى آلية الحكومة المعتادة في المستعمرات البريطانية والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي لم تتمكن غامبيا من إقرار قوانينها الخاصة. وبعد أن أوصت لجنة برلمانية مختارة في عام ١٨٤٢ بمنح كل إقليم في غرب إفريقيا إدارته الخاصة أصبحت غامبيا مستعمرة منفصلة في حزيران ١٨٤٣ وتم إنشاء مجلسين تنفيذي وتشريعي وتم تعيين رئيس قضاة وأصبحت غامبيا مسؤولة عن تشريعاتها الخاصة رهناً بموافقة المكتب الاستعماري وكان هناك تمثيل غير رسمي في المجلس التشريعي منذ البداية ومع ذلك لم يتم تعيين أي أفريقي في المجلس التشريعي في غامبيا ووفقًا لتوصية لجنة برلمانية مختارة في عام ١٨٦٥ أعاد المكتب الاستعماري تنظيم إدارة المستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا في شباط عام ١٨٦٦ وتم استبدال الحاكم بمسؤول إداري محلي كان مطلوبًا منه تقديم التقارير إلى الحاكم العام للمستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا، حاكم سيراليون بدلاً من تقديم التقارير مباشرة إلى المكتب الاستعماري إذ ظلت حتى عام ١٨٨٩, علاوة على ذلك في أعقاب مؤتمر عقد في باريس عام ١٨٨٩ تنازلت فرنسا عن السيطرة على نهر غامبيا لبريطانيا، و حددت الحدود الحالية لغامبيا وفي عام ١٨٩٤ فرضت بريطانيا حكمًا غير مباشر على المناطق الداخلية التي تم تقسيمها إلى ٣٥ منطقة لكل منها حاكم محلي وحصلت غامبيا على مجالسها التنفيذية والتشريعية الخاصة بها في عام ١٩٠١ وتقدمت تدريجيًا نحو الحكم الذاتي وكانت السلطة الحقيقية في يد الحاكم البريطاني وموظفيه في باثورست وبعد انفصالها عن سيراليون تمتعت غامبيا بالسلام باستثناء بعض المشاكل مع الرؤساء

المحليين بشأن تجارة العبيد إلى أن الغيت العبودية في جميع أنحاء المحمية البريطانية في عام ١٩٠٦. (Perfect & Hughes, 2008, p. 43).

بدأ البريطانيون في توسيع أراضيهم في غامبيا وأدت المفاوضات مع بعض الزعماء المحليين إلى ضم اراض بلغت مساحتها حوالي ٦٩ كيلومترًا مربعًا إلى المستعمرة وتبع ذلك المزيد من عمليات الاستحواذ الإقليمية الداخلية في الروافد العليا للنهر وهكذا تم الاستحواذ على جزيرة مكارثي (نسبة الى حاكم سيراليون تشارلز مكارثي) التي تقع على بعد ١٥٠ ميلاً من نهر غامبيا في عام ١٨٢٣ وتم بناء حصن هناك (الجمل وإبراهيم، ٢٠٠٢، صفحة ٣٠٢). وفي عام ١٨٢٦ أسست معاهدة مع الزعماء المحليين السيادة البريطانية على جميع الممرات المائية على ضفتها الشمالية, وفي عام ١٨٢٧ أسست معاهدة مماثلة السيادة البريطانية على فاتاتيندا والضفة الجنوبية و إرسال المزيد من العبيد المحررين من فريتاون، وتم الاستحواذ على المزيد من المناطق في عام ١٨٤٠، على نهر كومبو و لهذا الغرض تمت السيطرة على بوندو١٨٤٣، وفي عام ١٨٥٧ تم الاستحواذ على النهر نفسه مع البريدا وقد أدى هذا في النهاية إلى وضع الجزء الملاحي من النهر تدريجيا تحت السيطرة البريطانية (Hughes & Perfect, 2006, p. 41)

كانت لبريطانيا مصالح متضاربة في استعمار غامبيا ويمكن تلخيصها بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

١. المصلحة السياسية: نتيجة لاستكشاف الدول الأوروبية لأفريقيا، بدأ التدافع، وضغطت كل دولة أوروبية إلى التوغل الداخلي في أفريقيا ولاسيما أقسامها الخاصة من الساحل لتثبت مطالبها الاستعمارية وعلى الرغم من أن المستعمرات لم تكن مفيدة اقتصاديًا، فمن الأهمية بمكان لأسباب سياسية وعسكرية الحفاظ عليها وهذا يفسر مبرر اندفاع الدول الأوروبية للسيطرة على الأراضي في أفريقيا والتي كانت متحمسة لكل شيء إفريقي لذلك ليس هناك شك في أن هؤلاء المستكشفين الأوروبيين كانوا جميعًا يعدون عمدًا أرضًا للاحتلال الأوروبي في أفريقيا والتي أصبحت أكثر فعالية في منتصف عقد سبعينيات القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام البريطاني بغامبيا في وقت مبكر من عام ١٨١٦ عندما احتلوا جزيرة صغيرة أطلق عليها فيما بعد اسم باثورست ومضوا قدمًا في ضم بقية المحمية والتي أُعلنت مستعمرة للتاج في عام ١٨٨٨ ولكن هناك سؤال واحد وثيق الصلة وهو لماذا أبدى البريطانيون الكثير من الاهتمام والحماس بشأن الجيب الصغير المسمى غامبيا؟ تمامًا مثل الأراضي الأخرى في أفريقيا، كان هذا الاحتلال نتيجة للصراع وتقسيم الأراضي الأفريقية من الدول الأوروبية والتي أعطيت وضعًا قانونيًا واعترافًا خلال مؤتمر غرب أفريقيا في برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) الذي عقد بناءً على طلب الماني , اعتقدت بريطانيا أن الحصول على أراضي غامبيا أمرًا بالغ الأهمية لأسباب سياسية وعسكرية وأحد العوامل السياسية التي حفزت الاهتمام البريطاني بغامبيا

هو التأثير الذي كان للتنافسات الأوروبية المعاصرة على افريقيا وهكذا كانت المنافسة على الأراضي الأفريقية بين القوى الأوروبية بين عامي ١٨٨٠و١٩٠٠ إلى حد ما امتدادًا لتنافسها الدولي والصراع على السلطة والتفوق في أوروبا فكانت بريطانيا قبل عام ١٨٨٠ منشغلة بإنشاء مناطق نفوذ على الساحل الغربي وانضمت بهدف الاستحواذ على غامبيا لأسباب تتعلق بالمكانة لأنها شعرت بأن الأنشطة الفرنسية في المنطقة تشكل تهديدًا وتحديًا لموقفها المهيمن على ساحل غرب إفريقيا على سبيل المثال وقع الفرنسيون معاهدات مع السكان المحليين حول نهري السنغال – سانت لويس وجزيرة جوري، والتي أعادوا احتلالها في عام ١٨١٧ كانت الفترة ١٨٧٠–١٨٧١ واحدة من فترات انشغال فرنسا هو استعادة الألزاس واللورين التي فقدتها خلال الحرب الفرنسية الألمانية في عامي ١٨٧٠–١٨٧١ وكان التوسع الاستعماري غير وارد حتى عام ١٨٧٩، عندما أصبحت الصراعات الاستعمارية جانبًا من جوانب المنافسات الأوروبية ومثلها كمثل البلدان الأفريقية الأخرى التي كانت ضحية لتخطيط استعماري سهّل مؤتمر غرب أفريقيا في برلين استعمار غامبيا ومن خلال منح الاعتراف القانوني والاستحواذ على المستعمرات في أفريقيا وتحديد الشروط والأحكام التي يمكن بموجبها الاستحواذ رسميًا على هذه المستعمرات شجع ذلك الدول الأوروبية على الانطلاق إلى أفريقيا غير المطلعة لقد خلق هذا المؤتمر الكبير بين الدول الأوروبية شعورًا معلنًا بضرورة السرعة في الاستحواذ على الأراضي في أفريقيا، ولاسيما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تمتلكان أراضٍ في أفريقيا أكثر من الدول الأوروبية الأخرى (الجمل وإبراهيم، ٢٠٠٢، صفحة ٣٠٥).

وكان لنمو القومية في أوروبا دور سياسي أثر على ضم غامبيا وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ذروة القومية الأوروبية تمامًا كما شهد النصف الثاني من القرن العشرين ذروة القومية الأفريقية وإحدى الطرق التي وجد بها هذا الشعور الوطني القوي تعبيرًا له هي الرغبة الشديدة في الاستحواذ على الإمبراطورية في الخارج (أفريقيا) وعلى هذا النحو أصبح امتلاك المستعمرات في غامبيا وفي أي دولة أفريقية أخرى مسألة هيبة وشرف للقوى الأوروبية ورعاياها الذين كانوا يلوحون للاستعمار وبالنسبة للبريطانيين كان الاستحواذ على غامبيا مهما بحتًا على سبيل المثال كان البريطانيون مهتمين بشكل خاص بالاستحواذ على أرض تمتد ١٠ أميال فقط عن كل من الضفتين الجنوبية والشمالية لنهر غامبيا كوسيلة لمراقبة أنشطة الفرنسيين والأمر الأكثر أهمية هو أن القوى الأوروبية استغلت الأوضاع السياسية المعاصرة في معظم الدول الأفريقية لفرض سيطرتها فبالنسبة للدول الأوروبية، تم تصوير أفريقيا بوصفها أوكارًا عالمية للخراب والجريمة والفوضى والاضطراب والارتباك والحروب بين القبائل كما استغلت القوى الاستعمارية النزاعات حول خلافة الزعامة والتي كانت شائعة واستياء الشعوب المهزومة من سادتهم الأفارقة والحروب بين الدول الأفريقية للتدخل في شؤون تلك الدول وتأسيس هيمنتها الاستعمارية (Enoch, 2015, p. 56).

٢. المصلحة الاقتصادية: بدأت الدول الأوروبية في وقت مبكر من القرن الخامس عشر بفتح المناطق المحيطة بنهر غامبيا أو الساحل الأفريقي للتجارة وعلى الرغم من الوعد بالموارد المربحة مثل الذهب والعاج والصمغ وقبل كل شيء العبيد لم يفعل الأوروبيون أكثر من خدش سطح القارة بل أصبحوا منخرطين بعمق في حملة الحصاد والتجارة غير المتوازنة مع إفريقيا التي أملوها ومع ذلك قدم مصب نهر غامبيا العظيم للبريطانيين الموقع المناسب للمراكز التجارية كانت عاصمة غامبيا (باثورست) بانجول الواقعة على جزيرة سانت ماري حيث يدخل نهر غامبيا إلى المحيط الأطلسي مركزًا تجاريًا مهمًا للبريطانيين حيث يتعامل ميناؤها مع السفن العابرة للمحيطات (فيج، ١٩٨٣، صفحة ١٤٤).

وعلى اثر ذلك كان الاهتمام البريطاني بغامبيا مدفوعًا إلى حد كبير بالاستغلال الاقتصادي، ظاهريًا من خلال البحث عن المواد الخام (المحاصيل النقدية بشكل أساسي) التي كانت مطلوبة بشدة للصناعات البريطانية على سبيل المثال صدرت غامبيا الصمغ والزيت النباتي والفول السوداني والأخشاب وشمع العسل وبذور النخيل وزيت النخيل والجلود إلى بريطانيا وفي الجزء المبكر من استعمار باثورست كان شمع العسل هو أهم منتج تصديري إذ مثل حوالي ١٠/٩ من قيمة منتج التصدير في غامبيا في عام ١٨١٧ ولكن بحلول عام ١٨٤٨ فقد شمع النحل أهميته أمام الفول السوداني الذي شكلت قيمته ثلثي تجارة التصدير في غامبيا (Enoch, 2015, p. 53).

وفي بداية القرن العشرين: أعطى محصول الفول السوداني حوالي ٩٣٪ من قيمة إجمالي الصادرات السنوية تم تحويل هذه المواد الخام إلى سلع تامة الصنع وإعادتها إلى غامبيا وبيعها بأسعار أعلى كان هذا ذروة الاستغلال الاقتصادي والعمل اللاإنساني من جانب البريطانيين والدول الأوروبية الأخرى كما قامت بريطانيا باستغلال غامبيا بسبب الفوائد الاقتصادية للعمالة والأسواق الجديدة لسلعها الفائضة وفقًا للبريطانيين فإن موارد غامبيا مثل موارد البلدان الأفريقية الأخرى لم يتم استغلالها إلى حد كبير من لدن السكان الأصليين لذلك كانت هناك إمدادات كبيرة من الموارد التي يمكن الوصول إليها بسهولة وعدها البريطانيون "المناطق الاستوائية (في إشارة إلى إفريقيا) هي هبة مجانية من الطبيعة وليست حقًا مكتسبًا لأي شخص يعتقد أو يسمي نفسه أفريقيًا أصليًا" "كان الذهب والماس لايزالان من أكثر الموارد قيمة على هذا الكوكب وكانا وفيرين في إفريقيا. "جلب اكتشاف الماس ورواسب الذهب الغنية ... المستوطنين الأوروبيين" إلى إفريقيا " كانت هذه الرواسب المعدنية قيّمة للغاية لدرجة أن بريطانيا لم تتردد في خوض حروب للحصول على المعادن الصلبة والسائلة من مستعمراتها الأفريقية (Enoch, 2015, p. 53).

وكانت العمالة الرخيصة عاملا اقتصاديا دفع بريطانيا في فرض وجودها الاستعماري في غامبيا اذ كانت رخيصة غير المستغلة والتي كانت تعمل لساعات طويلة مقابل القليل من المال وقد أدى هذا إلى زيادة ربحية كل صناعة بريطانية وشركات متعددة الجنسيات في البلاد كانت قوة العمل الدائمة في باثورست في القرن التاسع عشر تتألف بشكل أساسي من العمال اليدويين المهرة وغير المهرة والتجار

وأصحاب المتاجر والخدم المنزليين ولم يكن هناك أي غامبيين أصليين يعملون في المهن الحرفية وكان عدد قليل نسبيًا منهم في الأعمال الكتابية كانت هناك أيضًا قوة عمل موسمية من العمال غير المهرة الذين هاجروا من الداخل إلى المستعمرة كل عام لتحميل الفول السوداني في سفن عابرة للمحيط بأجر ضئيل واستخدم البريطانيون في إنتاج الفول السوداني في غامبيا في المقام الأول العمالة القسرية المجانية الى حد كبير وهذا يوضح كيف استغلت بريطانيا السكان الأصليين في أفريقيا لصالحها الاقتصادي وعلى سبيل المثال عندما زار الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت Franklin Delano Roosevelt، (فرانكلين د. روزفلت (ولد في ١٨٨٢ في هايد بارك في نيويورك وتوفي في ١٩٤٥ في وارم سبرينجز في جورجيا) كان الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة (١٩٣٣-١٩٤٥). كان روزفلت الرئيس الوحيد الذي انتُخب لهذا المنصب أربع مرات، وقاد الولايات المتحدة خلال اثنتين من أعظم أزمتي القرن العشرين: الكساد الأعظم والحرب العالمية الثانية . وبذلك، وسع بشكل كبير صلاحيات الحكومة الفيدرالية من خلال سلسلة من البرامج والإصلاحات) (زاوتر، ٢٠٠٦، صفحة ٣٤) غامبيا في كانون الثاني ١٩٤٣،كان مذهولاً من ظروف الغامبيين والقوى العاملة الغامبية لدرجة أنه أدلى قائلا (**إنه أفظع شيء رأيته في حياتي... البريطانيون كانوا هناك لمدة مائتي عام – مقابل كل دولار وضعوه في غامبيا، أخذوا عشرة إنه مجرد استغلال واضح لهؤلاء الناس**) (فليجه، ١٩٩٨ ، صفحة ٥٦)

كان الدافع اقتصادي عاملا آخر أُجبر البريطانيين على البحث عن أسواق جديدة" لسلعهم الفائضة وكان العامل الأكثر اقتصاديا هو الثورة الصناعية التي خلقت الحاجة إلى أسواق جديدة لبيع السلع المصنعة الفائضة وفي الأساس، كان البريطانيون قادرون على بيع السلع المصنعة الرخيصة للسكان في غامبيا بأسعار مرتفعة وفي الواقع لم يُسمح للمستعمرات ببيع موادها الخام بأسعار مرتفعة ولم يُسمح لها أيضًا بشراء السلع الأوروبية بأسعار منخفضة كانت هذه خدعة الاستعمار التي خلقت شروطًا غير متوازنة للتجارة مع إملاء المستعمرين للشروط وكانت السلع الأكثر أهمية تشمل الأقمشة والروم والمشروبات الروحية والبارود والبنادق وما إلى ذلك والتي تم بيعها للغامبيين باستخدام شركات أوروبية مقرها في إفريقيا، (Enoch, 2015, p. 57).

٣. المصلحة الاجتماعية :

لم يكن الاستعمار البريطاني لغامبيا مدفوعًا بعوامل سياسية واقتصادية فحسب، بل كان أيضًا بدافع المصلحة الاجتماعية وقد أيد العديد من الأشخاص في بريطانيا الاستعمار البريطاني لغامبيا لأسباب إنسانية بحتة والحقيقة أن تقارير المستكشفين والمبشرين أثارت اهتمامًا بقارة إفريقيا لذلك حث العديد من الأشخاص ذوي العقلية الإنسانية حكوماتهم على استعمار أجزاء مختلفة من إفريقيا حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق الداخلية (التي لا تزال مستمرة في معظم دول إفريقيا) وتوسيع الفوائد المادية والروحية للحضارة الأوروبية لتشمل شعوب إفريقيا كان هذا هو المفهوم الخاطئ بأن الأوروبيين كانوا في إفريقيا

من أجل "مهمة حضارية" ووفقًا لهم كانت إفريقيا، بما في ذلك غامبيا، غير متحضرة، وآكلة لحوم البشر، وروحانية، وفوضوية، ومليئة بالجرائم، وبدائية، وبالتالي كان لديهم هذا التفويض الإلهي لفتح أعينهم وإحضار الحضارة الغربية التي تعد الأفضل في العالم إلى الأفارقة كان الأوروبيون مستعدين للاستيلاء على المستعمرات معتقدين أنهم بذلك يجلبون فوائد المجتمع الحديث إلى الشعوب المتخلفة في العالم وكان التأثير الفعلي للحكم الاستعماري مختلفًا كثيرًا عن النظرة الوردية التي قدمتها الحكومات الأوروبية ووصف بأنه "عبء الرجل الأبيض" وكان الهدف من ذلك توظيف فوائد العلم الحديث والمسيحية إلى إفريقيا وبالتالي تم الإعلان على نطاق واسع عن عمل المبشرين والأطباء (Perfect, 2024, p. 21).

في القرن التاسع عشر أصبحت غامبيا أكثر أهمية بالنسبة للبريطانيين من أي وقت مضى وكان أحد أسباب ذلك أنه في إطار الجهود المبذولة لقمع تجارة الرقيق منذ عام ١٨٠٧ قررت الحكومة البريطانية إنشاء موقع عسكري (حامية) عند مصب نهر غامبيا لغرض وحيد هو كبح الاتجار غير المشروع بالبشر وكان الهدف من ذلك إلغاء تجارة الرقيق التي كانت لا تزال مستمرة في المناطق الداخلية من البلاد وبناءً على ذلك في عام ١٨١٦ تم إنشاء جزيرة سانت ماري (جزيرة بانجول) وتم إنشاء مستوطنة هناك وأطلق عليها باثورست وسرعان ما حلت باثورست، التي تضم ٨٠ جنديًا، محل جزيرة جيمس كمقر بريطاني في غامبيا وشجع التجار البريطانيون في جوري وسانت لويس (كانت فرنسية) كان الأوروبيون يعتقدون أن من واجبهم نشر المسيحية بين "الوثنيين" في أفريقيا وقد أُرسل المبشرون الكاثوليك والبروتستانت إلى المناطق النائية من أجل تحويل الناس إلى المسيحية كما عرض المبشرون على السكان الأصليين التعليم الغربي والرعاية الطبية، والتي اعتقدوا أنها أفضل من تلك التي يقدمها المعلمون والمعالجون. ومن أهم ما طرأ على المجتمع الغامبيي هو تجارة الرق بالدرجة الأولى ففي عام ١٤٤١ القوة البرتغالية أول من انخرط بنظام تجارة الرق وتبعته بريطانيا في عام ١٥٦٢ في سيراليون لم يتوغل المستعمرون داخل غامبيا بحثاً عن العبيد وإنما اعتمدوا على الوسطاء الأفارقة الذين اشتروا العبيد من زعماء القبائل والزعماء المحليين مقابل البضائع الأوربية بما في ذلك البنادق ثم شرعوا في انزالهم الى المناطق الساحلية الى تجار الرقيق الأوربيين وسفنهم (Hughes & Perfect, 2006, p. 44).

ورأى العديد من الزعماء المحليين ان تجارة الرق فرصة لتجميع ثروة ولاسيما من أسرى الحروب المحلية، فمع ازدياد الطلب على العبيد ازدادت الحروب بين القبائل والهجمات على القرى الأخرى حيث نهب القرى وتتبع تجار العبيد المحليين إذ كانت هناك العديد من الاشتباكات المسلحة وأن كانت بسيطة بين كل من فرنسا وبريطانيا حول ملكية عدد من مواقع العبودية والتي تقع على طول نهر غامبيا ولاسيما جزيرة جيمس (رياض، ١٩٦٥ ، صفحة ٢٠٩).

وعلى صعيد آخر قرر مجلس العموم البريطاني في (آذار ١٨٠٧) إلغاء تجارة الرق وقامت الحكومة البريطانية في حزيران من العام نفسه بنشر قواتها على طول سواحل نهر غامبيا من أجل

السيطرة على تطبيق قانون الرق إلا أن بريطانيا اصطدمت أولاً بالتجار البريطانيين إذ اشتكى التجار في أن تجار الصمغ والجلود والعاج لا يمكنها أن تنافس تجارة الرق (Hughes & Perfect, 2006, p. 44).

وفي السياق ذاته واجهت بريطانيا تطبيق قانون إلغاء الرق والمقاومة والرفض من المستفيدين المحليين الغامبيين من تجارة الرق من غامبيا حتى اندلعت حرب عام ١٨٣١ بين القوات البريطانية وشعب غامبيا في لاية نيومي بسبب محاولة بريطانيا التدخل في تجارة الرق من خلال إغلاق مدخل نهر غامبيا إذ استفاد سكان الماندينكا ونسبتهم (٤٢%) من سكان غامبيا من فرض الضرائب على تجارة الرق انتهت الحرب بتوقيع معاهدة مع بريطانيا ١٨٣٢, كما انشأت القوات البريطانية قاعدة عسكرية مزودة بالمدافع للحماية من الدول المارقة التي حاولت تهريب العبيد عبر مصب نهر غامبيا (Hughes & Perfect, 2006, p. 44).

- الإدارية الاستعمارية البريطانية في غامبيا :

يساعد الحاكم مجلس استشاري تنفيذي يتألف المجلس فقط من المسؤولين عن مهام المجلس التنفيذي والتشريعي: وظيفة المجلس التنفيذي تقديم المشورة للحاكم في مسائل الإدارة العسكرية والسياسية وتم تعيين جميع أعضاء المجلس التنفيذي من لدن الحاكم ومنهم سكرتير المستعمرة ومدير الخدمات الطبية ومحصل الضرائب والرسوم الكمركية ومسؤولين آخرين (www.accessgambia.com).

أما وظائف المجلس التشريعي هي مناقشة شؤون المستعمرة وسن القوانين للمستعمرة تتطلب القوانين التي وضعها المجلس التشريعي موافقه الحاكم للاعتراف بها, والمجلس التشريعي يتألف من أعضاء رسميين وغير رسميين إلا أن بعد عام ١٨٦٦ تم إلغاء المجلس التنفيذي والتشريعي وبدلاً عنه تم إنشاء مجموعة استشارية صغيرة تتكون من مسؤول وموظف الكمارك وموظفين إداريين أخر, ومن عام ١٨٦٦ حتى عام ١٨٨٨ تم إلحاق غامبيا اداريا بسيراليون إذ عملت بريطانيا على توسيع حدودها فقد أدى التنافس البريطاني الفرنسي في المنطقة الى عقد اتفاقية في باريس عام ١٨٨٩ لترسيم حدود النفوذ البريطاني في غامبيا (Hughes & Perfect, 2006, p. 46).

وتم تكليف مدير مسؤوليته متابعة الأمور الإدارية في غامبيا وكانت صلاحياته عقد الاتفاقيات مع الزعماء المحليين واستخدام الجيش من أجل فرض الأمن, احتج زعماء القبائل إذ قسمت بعض أراضيهم بين بريطانيا وفرنسا أثر اتفاقية ١٨٨٩ , فضلا عن ذلك من أهم الملامح الرئيسية للحكم البريطاني هو اتباع سياسة (الحكم غير المباشر لغامبيا، إذ كان يرأس الحكومة حاكم ومسؤول مع المجلس التنفيذي والتشريعي بشكل رسمي

ويشرف على مختلف الإدارات مثل الانشطة الزراعة والبحرية والأشغال العامة وفرض القوانين ذات الصلة بها (Hughes & Perfect, 2006, p. 46).

واما مسؤول الإدارة الاستعمارية هو الحاكم الذي مثل الحكومة البريطانية في المنطقة ولم يكن مسؤولاً أمام سكان المستعمرة إلا أنه كان مسؤولاً بشكل مباشر أمام الحكومة البريطانية كما تم منحه العديد من الصلاحيات بما في ذلك حق النقض وبإمكانه سن القوانين ورئيس لكل من المجلس التنفيذي والتشريعي كما وضعت المحاكم والخدمة المدنية والمؤسسات الحكومية الأخرى تحت سيطرته (شاكر، ١٩٩٧، صفحة ٦٥) والى جانب ذلك الحكم غير المباشر البريطاني بمثابة الأساس لإدارة الحكومة المحلية في جميع المستعمرة إذ هدفت نظرية الحكم غير المباشرة الى حكم الشعوب والمستعمرة من خلال حكام والمؤسسات المحلية، فضلا عن ذلك كانت الإدارة غير المباشرة بسبب عدم وجود عدد كاف من البريطانيين للعمل كمسؤولين استعماريين في غامبيا إذ ارتفاع أجورهم مقارنة بالحكام المحليين لهذا تبنى الحكام البريطانيون في غرب أفريقيا نظام الإدارة للحكومة المحلية غير المباشرة في غامبيبا , وعلى أثر ذلك تم تقديم سياسة الحكم غير المباشرة في غامبيا في عام ١٨٩٣ وفي العام نفسه قام البريطانيون بتعيين مفوضين اثنين للضفتين الشمالية والجنوبية لنهر غامبيا ومهام هذان المفوضان التجول والانتقال من قرى الى أخرى لفرض السيطرة البريطانية غير المباشرة بعدّها سلطة حكومية (www.accessgambia.com).

كان أول تشريع رئيس لحكم المستعمرة هو (مرسوم محكمة غامبيا ١٨٩٤ وكان ينص على ممارسة سلطات معينة في الأراضي المحمية من السلطات المحلية والمفوضين نص على أن جميع القوانين والأعراف المحلية السارية في الأراضي المحمية والتي لا تتعارض مع العدالة ولا تتعارض مع أي قانون للمستعمرة تنطبق على الأراضي يكون لها تأثير اللوائح نفسها الصادرة بموجب المرسوم) وتم تقسيم المستعمرة على مناطق إدارية ووضعها تحت مسؤولية الحكام البريطانيين يساندهم في الحكم في أجزاء أخرى من البلاد حكام محليون لملء الفراغ بسبب قلة أعداد الحكام البريطانيين, فضلاً عن ذلك تم إنشاء محاكم محلية وعلى أساس ذلك يجب على المسؤول تعيين أشخاص مناسبين في كل منطقة لا يتجاوز خمسة ليشكلوا محكمة محلية تتمتع بالسلطة والاختصاص القضائي لمحاكمة انتهاكات (Enoch, 2015, p. 65).

سنت الحكومة الاستعمارية قانون عام ١٨٩٥ كمرسوم نص على زيادة تحصيل الإيرادات في محمية غامبيا عرف باسم مرسوم (ضريبة المساحة) والغرض منه فرض ضريبة مساحة للمستعمرة على الرغم من أن إجمالي الانفاق على خدمات المستعمرة في عام ١٨٩٥ قدر بحوالي (١٤٥٥) جنيه استرليني من إجمالي النفقات البالغة (٧٩.٨٧٥) جنيه استرليني كان رأي الحكومة الاستعمارية أن شعب غامبيا يجب أن يشارك في تكلفة الإدارة ونتيجة لذلك يدفع سنويا كل مالك لأي مساحة تحتوي على أكثر من (٤)

أكواخ بشغله أفراد الأسرة شلن إضافي سنوياً، كما حددت الصلاحيات الإدارية للحاكم وأن يكون رئيس المنطقة له صلاحية في مجال فض النزاعات فضلاً عن سيطرة هذه المحاكم على الأمور التي لا تتجاوز غرامات (٥) جنيهات استرلينية أو السجن لأكثر من ثلاثة أسابيع، وعلى الرؤساء أن يعملوا كحافظين للسلام ومنفذين قوانين الحكومة الاستعمارية أو كما تم تخويل الرؤساء بموجب مرسوم ١٨٩٤ صلاحية احتجاز الأشخاص المتهمين بجرائم كبرى, **اما قانون ١٩٠٢:** أدرج هذا القانون للمفوضين المتنقلين تم جعلهم الرؤساء التنفيذين لمقاطعاتهم، إذ عمل الحكام والمفوضون على جمع الإيرادات بدلاً من تقديم الخدمات الانسانية والاجتماعية والثقافية لشعب كما استبعدت الحكومة الشخصيات المثقفة في مجالات كافة وافراغ البلاد من المثقفين, أدت تلك السياسة الى ركود اجتماعي وسياسي اقتصادي كبير (Enoch, 2015, p. 66).

وخلال الحرب العالمية الثانية، قاتلت القوات الغامبية مع الحلفاء كانت بانجول بمثابة محطة جوية لسلاح الجو الأمريكي وميناء اتصال للقوات البحرية المتحالفة توقف الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت في بانجول في طريقه إلى مؤتمر الدار البيضاء في عام ١٩٤٣، إلى بانجول وهي اول زيارة لرئيس أمريكي إلى القارة الأفريقية في أثناء وجوده في منصبه (شاكر، ١٩٩٧، صفحة ٦٣).

-الاجراءات الاقتصادية للادارة البريطانية في غامبيا

في خضم السنوات الأولى للاستعمار البريطاني كانت إيرادات ونفقات المستعمرة منخفضة جدا وربما لم تتجاوز الإيرادات ٠٠٠٥ جنيه إسترليني وشكلت الرسوم الجمركية على الواردات الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة، لكن الادارة البريطانية الاستعمارية (فيج، ١٩٨٣، صفحة ٣٥١).

اما اهم محاصيل فالفول السوداني هو العنصر الرئيس للتصدير وأن هيمنته لدرجة أن البلاد وُصفت بأنها "زراعة أحادية كلاسيكية" حتى أواخر ستينيات القرن العشرين أي أنها تعتمد على نوع واحد من المحاصيل كمصدر للعملة الأجنبية, فضلا عن الصمغ وشمع العسل والجلود ايضا من الصادرات الرئيسة اما أهم الواردات فتشمل المشروبات الروحية والبنادق والبارود لكن انخفضت صادرات الصمغ بسرعة بعد ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحل الفول السوداني محل شمع العسل والجلود في أربعينيات القرن التاسع عشر ولم تستعد أبدًا أهميتها السابقة عام ١٨٣٧ كانت الولايات المتحدة هي السوق الأولية للفول السوداني، قبل أن تُغلق سوقها للفول السوداني في عام ١٨٤٢ بسبب فرض تعريفة جمركية كبيرة والأمر الأكثر أهمية هو أن فرنسا بدأت في استيراد الفول السوداني بكميات متزايدة في أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر ولاسيما لصنع الصابون (لم يكن هناك طلب مماثل من بريطانيا التي فضلت استيراد زيت النخيل من دلتا النيجر (نيجيريا) لصنع الصابون) ومع ذلك كان الطلب من فرنسا كافياً لضمان ارتفاع قيمة صادرات الفول السوداني بسرعة بحلول عام ١٨٤٤ شكلت ٦٤ %من قيمة الصادرات وبحلول عام ١٨٥٧، شكلت ٨٣% زادت إيرادات الحكومة وتجاوزت ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني لأول مرة

منذ عام ١٨٥١ وقام التجار الفرنسيون في شراء الفول السوداني نقدًا ولأن واردات العملات المعدنية والسبائك لم تكن تخضع للرسوم الجمركية انخفضت إيرادات الجمارك وانخفض إجمالي الإيرادات من أكثر من ٠٠٠١٧ جنيه إسترليني في عام ١٨٥٦ إلى ٠٠٠١٤ جنيه إسترليني في عام ١٨٦٠ وردًا على ذلك تم فرض ضريبة تصدير حوالي خمسة شلنات للطن على الفول السوداني في عام ١٨٦٣ ارتفعت الإيرادات بعد ذلك إلى متوسط ٠٠٠٢٢ جنيه إسترليني في سبعينيات القرن التاسع عشر، ولكن مع زيادة إنفاق المستعمرة الذي استهلكته إلى حد كبير معاشات المسؤولين البريطانيين أصبح العجز في الميزانية واضحا ولاسيما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٦٥ وكانت هناك حاجة إلى منحة بين عامي ١٨٦٠ و١٨٧١ لتغطية النفقات وبالرغم من تحقيق فوائض بين عامي ١٨٧٧ و١٨٨٣، ولكن كان هناك عجز متتال آخر بعد عام ١٨٨٤ وفي عام ١٨٨٧ كان إجمالي الإيرادات هو الأدنى (منذ عام ١٨٥٢) وذلك بسبب انخفاض محصول الفول السوداني وسعر السوق المنخفض وعلاوة على ذلك لم يكن المزارعون الغامبيون ينتجون نسبة كبيرة من المحصول بل كانوا ينتجون "مزارعين غرباء" من داخل غرب إفريقيا ويتم تبادل الفول السوداني عن طريق المقايضة بالسلع المستوردة من أوروبا، الأمر الذي أدى بشكل غير مباشر إلى زيادة عائدات الحكومة الضريبية وارتفعت واردات "الأجنبي" بشكل مطرد بعد عام ١٨٥٧ وشملت الواردات الأخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر السلع المصنعة من القطن، والتي شكلت ربع قيمة الواردات، التبغ البنادق والبارود في خمسينيات القرن التاسع عشر كما كان جوز الكولا بديلاً للكحول بالنسبة للمسلمين، وبالتالي زادت التجارة بشكل ملحوظ بعد الجهاد الإسلامي في خمسينيات القرن التاسع عشر تم استيراد جوز الكولا من سيراليون، وليس من أوروبا وبعد انفصالها عن سيراليون في عام ١٨٨٨ تمتعت غامبيا بفترة من الرخاء المالي استمرت حتى بداية القرن العشرين

وهيمن على التجارة رواد الأفارقة المحررون بدلاً من شركات التجار الأوروبية في النصف الأول من القرن العشرين أصبحت هيمنة تجارة الفول السوداني بشكل كبير في عام ١٩٠٩ وزاد إجمالي الإيرادات من الفول السوداني بشكل كبير وبلغ متوسطه ٠٠٠ ٥٩ جنيه إسترليني بين عامي ١٩١٠ و١٩١٤ (مقارنة بالرقم القياسي ٤٩٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ١٩٠٠) كما ارتفعت النفقات على الرغم من أن والمعاشات بقيت تستهلك نسبة كبيرة من النفقات وخلال الحرب العالمية الأولى، عززت القيمة المرتفعة لمحصول الفول السوداني أرباحا ، وعلى الرغم من أن الواردات كانت مقيدة بسبب نقص الشحن المتاح في عامي ١٩١٤ و١٩١٥ (مما أدى إلى انخفاض عائدات الجمارك) فقد كانت هناك فوائض كل عام بين عامي ١٩١٥ و١٩٢٠ ونتيجة لذلك وصلت الاحتياطيات إلى ما يقرب من ٢٩٠٠٠ جنيه إسترليني بحلول عام ١٩٢٠ (ضعف إنفاق المستعمرة في ذلك العام) ولكن تقييد الواردات ساعد أيضًا في مضاعفة تكلفة المعيشة بين عامي ١٩١٤ و١٩٢٠ , كما بلغت قيمة صادرات الفول السوداني رقمًا قياسيًا بلغ ٢.٣٢٢.٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ١٩٢٠ وهو عام ازدهار المستعمرة، وظلت قيمة التصدير مرتفعة طوال عشرينيات القرن العشرين (تقرير المكتب الاستعماري، ١٩٢٥-١٩٢٩) وتم إتقان

عملية الهدرجة مما يعني أنه يمكن استبدال الزيت السائل الأرخص بالزيت في إنتاج السمن وقد أدى هذا إلى زيادة هائلة في الطلب على جوز غامبيا فبينما بلغ حجم الصادرات القياسي قبل عام ١٩١٠ نحو ٣٥.٨٠٥ طن في عام ١٩٠٠ بلغ متوسط حجم الصادرات أكثر من ٦٠ ألف طن بين عامي ١٩١٠ و١٩٣٨ وتقلب سعر السوق العالمي بشكل حاد في معظم السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية .(Enoch, 2015, p. 75)

وكان تصدير الجلود مهمًا خلال الحرب العالمية الأولى و ما بعدها الا انه انخفض بعد عام ١٩٢٠ وكانت صادرات نوى النخيل تبلغ قيمتها أكثر من ٠١ آلاف جنيه إسترليني سنويًا بين الحربين لذلك شكل الفول السوداني أكثر من ٩٠% (وفي كثير من الأحيان ما يصل إلى ٩٨%) من قيمة الصادرات (إذا استثنينا عمليات إعادة التصدير وصادرات العملات المعدنية والسبائك) بعد ان كانت فرنسا هي المتلقية للجزء الأعظم من الفول السوداني الغامبي وهو الوضع الذي احتفظت به حتى الحرب العالمية الأولى عندما حلت بريطانيا محله, ولكن المستعمرة لم تستفد بشكل كامل من سوق التصدير هذا ففي كانون الثاني ٢٢٩١ أُجبرت الحكومة الغامبية على إلغاء تداول فئة الخمس فرنكات التي انخفضت قيمتها بشكل كبير منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وتحمل التكلفة الكاملة للقيام بذلك لم يكن الإنفاق في عام ٢٢٩١ أقل من ٤٣٠٠٠٠ جنيه إسترليني (حتى عام ١٩٤٤) وكان عجز الميزانية في ذلك العام ٠٠٠٢٢٦ جنيه إسترليني (لم يتجاوزه حتى عام ١٩٥٦) وانخفضت الاحتياطيات إلى أقل من ٠٠٠٠٠١ جنيه إسترليني في عام ٢٢٩١، وبالتالي تم تأجيل أو إلغاء مشاريع التنمية المقترحة، وانخفضت أسعار الفول السوداني العالمية إلى متوسط ٨ جنيهات إسترلينية فقط للطن بين عامي ٠٣٩١ ٣٤٩١ مما أدى إلى تقليل قيمة صادرات الفول السوداني وبالتالي إيرادات الحكومة وردت الحكومة الغامبية بإجراء تخفيضات لموازنة العاصمة والمناطق المحيطة بها (مقارنة بالرقم القياسي ٤٩٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ٠٠٩١) كما ارتفعت النفقات على الرغم من أن الرواتب والمعاشات التقاعدية لا تزال تستهلك نسبة كبيرة من النفقات وفي أواخر عام ٤٢٩١ بلغت قيمة صادرات الفول السوداني أكثر من ٢ مليون جنيه إسترليني لأول مرة في عام ٨٤٩١ وقُدرت قيمتها بـ ٣.٥٦ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٥٩١ وبأكثر من ٣ ملايين جنيه إسترليني في خمس سنوات من أصل ثماني سنوات بين عامي ٥٥٩١ و١٩٦٢ على الرغم من انخفاض السعر العالمي وعلى الرغم من القيمة العالية للصادرات , و كان هناك عجز في الميزانية في معظم السنوات بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٥ مع زيادة الإنفاق وتم دعم الميزانية المتكرر بمبلغ إجمالي قدره ١.٥ مليون جنيه إسترليني وكجزء من الصفقة احتفظت الحكومة البريطانية بالحق في التدقيق في مسودة التقديرات والإصرار على التوفير طوال الفترة الاستعمارية اعتمدت غامبيا مثل غيرها من المستعمرات في غرب إفريقيا إلى حد كبير على عائدات التجارة الدولية كان الجزء الأعظم يأتي من إيرادات الجمارك وقد تم حصول على هذه الإيرادات من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع

المصنعة والملابس والمواد الغذائية المستوردة من أوروبا من قبل شركات التجارة وبدرجة أقل من الرسوم الجمركية (والتي تم فرضها لأول مرة في عام ١٨٦٣) على المحصول الرئيس الفول السوداني ومصادر الإيرادات الأخرى مثل الغرامات والتراخيص الأقل أهمية (www.accessgambia.com)

واستمر انتاج الفول السوداني في الهيمنة على التجارة الخارجية معظم السنوات قبل الاستقلال شكل ما لا يقل عن ٩٠% من الصادرات وبالتالي كان المصدر الوحيد عمليًا لعائدات النقد الأجنبي (الجمل وإبراهيم، ٢٠٠٢، صفحة ٣١١) ومع ذلك عند الاستقلال كان ما يقرب من ثلثي الإيرادات المحلية (إجمالي الإيرادات باستثناء المنح الأجنبية) مستمدًا من الضرائب على التجارة الدولية وكان الشركاء التجاريون الرئيسيون لغامبيا هم فرنسا، التي استحوذت على ثلاثة أرباع صادراتها، وبريطانيا التي زودتها بثلاثة أخماس وارداتها.

حلت بريطانيا محل فرنسا كمتلقٍ رئيس للصادرات الغامبية خلال الحرب العالمية الأولى واحتفظت بهذا المنصب بعدّها الشريك التجاري الرئيس لغامبيا حتى الاستقلال وبحلول الاستقلال كانت التجارة المسجلة مع الدول الأفريقية الأخرى ضئيلة وظلت بريطانيا أهم شريك تجاري لغامبي حتى عام ٥٦٩١. (Perfect & Hughes, 2008, p. 189)

واما بخصوص البنية التحتية أنشأت الإدارة الاستعمارية البريطانية البنية الأساسية ولاسيما في المناطق الحضرية في غامبيا من بناء السكك الحديدية والطرق والجسور والاتصالات والكهرباء، المياه المنقولة بالأنابيب، والأسواق الحديثة، والموانئ والمرافئ، وما إلى ذلك، والتي كانت تهدف إلى تسهيل الدافع الاستعماري لاستغلال الموارد الطبيعية للبلاد. إن هذه البنى التحتية خدمت المصالح الاستعمارية وعلى الرغم من أن هذه البنى التحتية بأكملها تم بناؤها في البداية لخدمة البريطانيين إلا أنها ساعدت بعد الاستقلال أصبحت البنية التحتية التي أنشأتها السلطات الاستعمارية الأساس الذي بنى عليه الغامبيون مؤسساتهم الجديدة (Enoch, 2015, p. 76).

النظام المصرفي في غامبيا والادارة البريطانية: كانت واحدة من إحدى أهم فوائد الاستعمار في غامبيا إنشاء نظام مصرفي حديث وإدخال عملة من فئات مختلفة والتي حلت محل وسائل التبادل التقليدية في البلاد، مثل قواقع المحار، والملح، والقماش كوسيلة حقيقية للتبادل كانت أقدم أشكال العملة عبارة عن "عملات معدنية" مصنوعة من قضبان نحاسية وأحيانًا رموز معدنية وبحلول عام ١٨٨٠ كانت العملات المعدنية المصنوعة من الفضة، متداولة على نطاق واسع في عام ١٨٩٢ تأسست مؤسسة الخدمات المصرفية الأفريقية في لاجوس، نيجيريا، وكانت إحدى وظائف البنك هي إمداد دول غرب إفريقيا بعملات بريطانية جديدة وإزالة العملات الفضية القديمة من البنوك. كان من المفترض أن يتولى بنك غرب إفريقيا البريطاني إدارة العرض النقدي وإرساله إلى بريطانيا وفي عام ١٨٩٤، أُسندت هذه

الوظائف إلى بنك غرب إفريقيا البريطاني وفي عام ١٩١٢، شُكِّلت لجنة لدراسة السبل الممكنة لإنشاء عملة أكثر اتساقًا وفي عام ١٩١٥، قامت اللجنة التي أصبح مجلس عملة غرب إفريقيا حدث دستورها للسماح لها بإصدار أوراق نقدية. وقُدِّم اقتراح يقضي بإصدار أوراق نقدية في كل مستعمرة من مستعمرات غرب إفريقيا، وأن تكون "تحت سلطة مجلس العملة في لندن" وظل هذا النظام قائمًا حتى عام ١٩٤٩ وعلى الرغم من إصدار عملة معدنية بقيمة ١ بنس و١/١٠ بنس منذ عام ١٩٠٧، وعملة بقيمة ٢/١ بنس منذ عام ١٩١١، إلا أن القطعة الفضية الفرنسية بقيمة ٥ فرنك بقيت مستخدمة على نطاق واسع في غامبيا في عام ١٩١٣، تم إدخال عملة معدنية من فئة ٣ بنسات و٦ بنسات و١ شلن وفلورين إلى التداول النقدي العام في البلاد وبالتالي، تم تقديم طلب إلى شركة لندن للطابعات (واترلو آند سونز المحدودة) للحصول على أوراق نقدية من فئة ٢ شلن و١٠ شلن و١ جنيه إسترليني دخلت هذه الأوراق النقدية التداول في غامبيا نحو نهاية عام ١٩١٧ وفي العام التالي عندما طبع بنك بريطانيا ورقة نقدية من فئة ١ شلن، وجد أنها أيضًا غير شعبية مثل ورقة ٢ شلن شهد عام ١٩١٩ إصدار ورقة نقدية من فئة ٥ جنيهات إسترلينية تم سحبها بعد أربع سنوات فقط بسبب نقص الشعبية لم يتم إعادة إصدار هذه الورقة النقدية في غامبيا حتى عام ١٩٥٤ .

حصلت غامبيا على الحكم الذاتي الداخلي في تشرين الاول ١٩٦٣ وبناءً على أوامر مجلس العملة في غرب إفريقيا، تم تقديم طلب للحصول على أوراق نقدية لشركة تدعى برادبري ويلكينسون وشركاه المحدودة لأوراق نقدية من فئة ١٠ شلن و١ جنيه إسترليني و٥ جنيهات إسترلينية تم إصدار هذه الأوراق النقدية بعد أربعة أيام فقط من دخول مرسوم العملة الجديد، الذي شكل مجلس العملة في غامبيا، حيز التنفيذ في ١ تشرين الاول ١٩٦٤. في ١٨ فبراير ١٩٦٥، أصدر مجلس العملة في غامبيا عملاته المعدنية الخاصة، التي أنتجتها دار السك الملكية، لتحل محل عملات مجلس العملة في غرب إفريقيا، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦ (Enoch, 2015, p. 76).

الاوضاع الاقتصادية في غامبيا في ظل التوجهات البريطانية

- الزراعة :

عدت طريقة القطع والحرق في الزراعة من النظم التقليدية للانتاج الزراعي في غامبيا هي من الطرق السائدة في غامبيا ذات الكثافة السكانية المنخفضة الى جانب نمو المحاصيل المحلية مثل الذرة والدخن والأرز والفول السوداني إضافة الى تربية المواشي, وكان الأرز يزرع على ضفاف نهر غامبيا ازدادت أهميتها التجارية مع ظهور تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي إذ جعل سواحل غامبيا موقعاً أكثر أهمية لإنتاج الأرز مما أدى الى زيادة الطلب على العبيد كأيدي عاملة إذ قدر نسبة العبيد من الأيدي العاملة (٥٠%) في عام (١٨٠٠) والى جانب ذلك تم إدخال محصول الفول السوداني الأمريكي الى غرب أفريقيا من البرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر وانتشر في غامبيا كغذاء يقاوم الجفاف الى

حد ما، إذ كان الطلب على زيوت المطبخ والدهون الصناعية (مواد أولية) مزدهراً في أوائل القرن التاسع عشر في أوربا والولايات المتحدة الامريكية مما زاد من اهمية استيراد الفول السوداني في عشرينات القرن التاسع عشر ووجدت استجابة فورية بين المزارعين الأفارقة فاصبح السكان الأصليين الوسطاء والنقل (Perfect & Hughes, 2008, p. 63).

أدى ذلك وبشكل تدريجي الى تنشيط تسويق القطاع الزراعي في غامبيا خلال القرن التاسع عشر وحلت تجارة الفول السوداني محل تجارة الرقيق بعد عام (١٨٠٥) وفي عام (١٨٣٠) تم تصدير عشر سلال من الفول السوداني من غامبيا وبعد خمس سنوات تم تصدير (٤٧) طن من الفول السوداني، وبحلول عام (١٨٥٧) وصل إنتاج التصدير بالفعل الى (١٣٥٤٤) طن إذ مثل أكثر تجارة غامبيا نسبة (٧٠%) من تجارة كما تم شراء معظمه من قبل التجار البريطانيين والفرنسيين (Mehta, 2019, p. 10).

وبعد صدور قانون إلغاء العبودية لعام (١٨٠٧) لم تكن الحكومة البريطانية لديها سياسة جادة لمكافحة العبودية في غامبيا إلا أن ظروفا أخرى جعلت العبودية باهضة الثمن إذ كان يتعين على صاحب العمل إطعام العبيد العاملين لديه في مزارع الفول السوداني على مدار موسم الزراعة فأصبح ذلك مكلفاً للغاية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعلاقة طرق التجارة التقليدية واحتكار استيراد المواد الغذائية وتجارتها من الأوربيين (فيج، ١٩٨٣، صفحة ١٦٢).

تغير تنظيم العمل من العبودية الى العمالة الموسمية المأجورة، ومع ذلك لم يكن نظام العمالة الموسمية قائما على اقتصاد السوق النقدي إذ كان دفع الأجور يكون بشكل عيني (محصول زراعي أو مواد غذائية) إضافة الى التكفل بإطعامهم وإقامتهم طيلة فترة الزراعة لذلك اعتمد وجودهم على توافر الغذاء، علاوة على ذلك اتسمت مدة عقد العشرينات بعد الحرب العالمية الأولى باضطرابات في أوضاع السوق بعد الزيادات الكبيرة في الأسعار بعد الحرب كما تراجعت القيمة السوقية للفول السوداني من (٢٢) جنيه استرليني الى (٨) جنيهات استرليني للطن في عام ١٩٢١ فضلاً عن رأس المال غير الكاف لشراء البذور المستوردة التي يحتاجها صاحب المزرعة فقامت الحكومة البريطانية في المستعمرة غامبيا بإلغاء أجزاء من سداد الديون دعماً للمحصول (Mehta, 2019, p. 11).

ولذلك حاولت الحكومة اتباع سياسة لدعم محاصيل الحبوب على حساب المحاصيل النقدية أي (الفول السوداني) إلا أنها اخفقت في ذلك (Mehta, 2019, p. 11) .

شهدت المدة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى تحقيق الاستقلال (١٩٦٥) بسياسة حكومية أكثر نشاطاً لزيادة إنتاج المحاصيل الغذائية إلا أن بقيت المحاصيل النقدية هي المتفوقة على الغذائية انعكس ذلك بتحسب الواقع المعاشي للمواطن الغامبي بحصوله على رعاية صحية ومسكن أفضل من السابق وظهور السلع استهلاكية الأوربية (www.accessgambia.com). وعند حصولها على الاستقلال في ١٩٦٥، ظل الواردات والصادرات متشابهًا لمدة عقدين تقريبًا، حيث شكلت منتجات الفول السوداني ٩٠

% أو أكثر من قيمة الصادرات المحلية كل عام تقريبًا حتى أواخر السبعينيات (Enoch, 2015, p. 78).

– **الرعاية الصحية:** كان الطب التقليدي هو جزء من العلاج لكثير من الأمراض إذ أن كثير من الناس يعتمدون عليه أكثر من اعتمادهم على العلاج الطب الحديث ويعرف الناس في غامبيا أن كبار السن وزعماء القبائل في المجتمع لهم الخبرة في ممارسة الطب التقليدي للتداوي بالأعشاب الى جانب ذلك كان للطب الحديث نظام يعتمد على ثلاثة مستويات في غامبيا (الرعاية الصحية الأولية و الرعاية الصحية الثانوية و الرعاية الصحية الثالثة) كما قامت حكومة البريطانية ببناء عدد من المستشفيات موزعة بحسب الرقعة الجغرافية في مستعمرة غامبيا والتخصص ومن تلك المستشفيات والمراكز الصحية: المستشفى التعليمي فيكتوريا الملكيQueen Victoria بنيت عام ١٨٥٣ ومقره بانجول ومستشفى بانسانغ: تم بناؤها في عام ١٩٣٨ ومجلس البحوث الطبية: يقع في فاجارا تأسس عام ١٩٤٧, وبسبب استمرار موسم الجفاف الأمطار في غامبيا اطلق على موسمي اسم مواسم "الصحة" و"المرض" على حد سواء فقد تعرضت جزيرة سانت ماري للفيضانات الموسمية، التي وفرت الظروف المثالية لانتشار الملاريا والأوبئة من الحمى الصفراء (آخرها في عام ١٩٣٤) والكوليرا، مما أعطى المستعمرة سمعتها السيئة بارتفاع معدل الوفيات بدأ الإنفاق الحكومي على الصحة في الزيادة، لكن الصحة العامة للسكان ظلت سيئة وبعد الاستقلال، بذلت الحكومة جهوداً حثيثة لتحسين صحة السكان ولاسيما بين الاعوام ١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٧٣ ضاعفت الإنفاق على الصحة بأكثر من الضعف من حيث القيمة الحقيقية (www.accessgambia.com).

التعليم :

المبشرون الأوائل أول من أنشأ المدارس في غامبيا من الميثوديين الويسليين وفي عام ١٨٤١ حوالي ٢٦٨ تلميذًا في مدارسهم الابتدائية الثلاث في باثورست وسيدد مايل وماكارثي آيلاند وتأسست المدارس الابتدائية الكاثوليكية والأنجليكانية في باثورست عام ١٨٧٠، وعدت المدارس الويسليانية عادةً هي الأعلى والمدارس الأنجليكانية هي الأدنى وفي عام ١٩٠٣ عندما افتُتحت "المدرسة الإسلامية " في باثورست لم يكن أي مدرسة تقدم تعليمًا اسلاميا وتديرها إدارة من وجهاء المسلمين تضم ١٠٨ تلميذًا في عام ١٩١٨ كما أنشأت المدرسة العسكرية في جورج تادن في عام ١٩٢٧ هدفها تمكين أبناء الحكام من أن يتعلموا محلياً (Perfect & Hughes, 2008, p. 69).

لم تكن هناك سوى مدرسة ثانوية واحدة في باثورست قبل عشرينيات القرن العشرين، وهي مدرسة الأولاد الثانوية الويسليانية (تأسست مدرسة الويسليانية الثانوية للبنين في عام ١٨٧٩) لتدريب وكلاء التبشير الأصليين وتعليم أبناء رواد الأعمال الأفارقة المحررين كان عدد طلابها في الأصل ١٥ طالبًا ثم زاد إلى ٣٩ بحلول عام ١٩١٨ وإلى ١٤٠ في عام ١٩٥٥, كما كان هناك أربع مدارس ثانوية في

باثورست: اثنتان ميثوديتان واثنتان كاثوليكيتان كانت المدارس الابتدائية في باثورست تُدار من قبل البعثات خلال المدة (١٩٣٠ –١٩٤٥)عندما استولت عليها الحكومة الغامبية وحولتها إلى مدارس ابتدائية تحت إشراف مدير التعليم اوصى بدمج المدارس الثانوية الأربع الصغيرة التابعة للبعثة في مدرسة حكومية واحدة بحلول عام ١٩٦٠ تجاوز عدد المسجلين في المدارس الابتدائية الحكومية الاثنتي عشرة في باثورست والمدارس الابتدائية الخاصة الثلاث ٣٧٠٠ (مقارنة بـ ١٦٩٨ في المدارس الابتدائية الست التابعة للبعثات في عام ١٩٣٨)، وبلغ إجمالي عدد المسجلين في المدارس الثانوية الأربع في باثورست ٦٢٢ (مقارنة بـ ١٩٧ في هذه المدارس في عام ١٩٣٨) ومع ذلك ظل توفير التعليم في المناطق الريفية محدودًا حتى بعد الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام ١٩٦٠ تحسن الوضع قليلا كان حوالي ٢٢٠٠ تلميذ يرتادون المدارس الابتدائية المتعلمين بحلول الاستقلال إلا أن الصورة العامة لسكان متعلمين سيئ نسبيًا بالمقارنة مع دول غرب إفريقيا الأخرى (Enoch, 2015, pp. 40-41).

ظروف تحقيق الاستقلال لغامبيا :

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية صعود حركات القومية في أفريقيا البريطانية التي سعت الى الاستقلال من بريطانيا وهذه الحركات القومية جاءت مع رغبة بريطانيا في التخلص من الأراضي غير المربحة وتم ذلك وفق سياسة إلا وهي السماح للأحزاب السياسية في غامبيا للعمل السياسي (Hughes & Perfect, 2006, p. 48).

وعدت الحكومة البريطانية أن غامبيا بلد صغير وفقير غير مؤهل للاستقلال واقترحت الحكومة حل هو الحكم الذاتي وأن تكون أمور الدفاع والتمثيل الخارجي والتنمية الاقتصادية تبقى تحت سلطة بريطانيا , لكن هذه الخطة أو المقترح تم التخلي عنها بعد سقوط حكومة حزب العمال في بريطانيا في عام (١٩٥١)، وتم تعديل مقترح الحكم الذاتي لغامبيا في عام (١٩٥٥) عند تولي السلطة حزب المحافظين وحصلت غامبيا على حكم ذاتي بصلاحيات محدودة (Mehta, 2019, p. 6).

وعلى صعيد آخر عارضت القوى السياسية المحلية في غامبيا سياسة بريطانيا ودعت الى الاستقلال وتمثلت تلك القوى والتي بدأت منذ عقد العشرينيات القرن العشرين ولاسيما في عام ١٩٢٨ عندما أنشأت أول نقابة عمالية في غامبيا والتي تمكنت من تجميع العمال وتعبئة سكان في غامبيا من خلال الصحف وإنشاء رابطة ونقابة وتعاونيات للمزارعين وتوعيتهم من أجل أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من خلال فكرة الحكم الذاتي في عام ١٩٣٠ والتي لقيت معارضة شديدة من المستعمرين البريطانيين (The World Bank, 2022, p. 22).

وعلى الرغم من مطالبات النقابات العمالية التي كانت تعمل منذ عقد العشرينيات القرن العشرين إلا أنه لم تظهر الأحزاب السياسية الأولى إلا في عقد الخمسينيات من القرن العشرين ومن أهم الأحزاب

تلك حزب حماية الشعب عام (١٩٥٩) وكان زعيم الحزب داودا جاوارا وتغير اسم الحزب الى حزب التقدمي الشعبي و هذا الحزب لديه شعبية واسعة في غامبيا استلم الحزب الحكم السلطة المهيمن على مجلس النواب و إجراء الانتخابات فاز حزب الشعب وتولى داودا جاوارا Dawda Kairaba Jawara رئاسة الوزراء في أعقاب الانتخابات ١٩٦٢و مُنِح الحكم الذاتي في عام ١٩٦٣ وحققت غامبيا استقلالها في ١٨شباط ١٩٦٥ كملكية دستورية داخل الكومنولث البريطاني وفي عام ١٩٧٠ أعلنت الجمهورية غامبيا أثر استفتاء وأصبح داودا جوارا رئيس لجمهورية غامبيا وتم استبدال أسم العاصمة باثورست (https:.//e/r.m.wikipedia.org/wiki/Banjul) (في ٢٣ نيسان ١٨١٦، تنازل ملك كومبو عن جزيرة بانجول للقائد البريطاني الكسندر جرانت. رس جرانب Alexander Grant. R.S. Grant بانجول كمركز تجاري وقاعدة اذ تم بناء المنازل وثكنات العسكرية للتحكم في مصب نهر غامبيا وقمع تجارة الرق، أعاد البريطانيين تسمية جزيرة باجول باسم جزيرة سانت ماري وأطلقوا على المدينة الجديدة اسم باثورست على أسم أيرل باثورست الثالث وزير الدولة لشؤون الحرب والمستعمرات) الى بانجول في عام ١٩٧٣ (شاكر، ١٩٩٧، صفحة ٦٣) .وبذلك انطوت صفحة من صفحات الاستعمار البريطاني في دولة غامبيا

الخاتمة:

ارتبطت مقدرات غامبيا قبل الاستقلال بالاستعمار البريطاني الذي وظف كل طاقاته وامكانياته في استغلال خيرات البلد لصالحه لذا كانت اثار الاحتلال البريطاني استغلالا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

اولا– استغلت بريطانيا نفوذها في غامبيا بالسيطرة الكاملة على سير التجارة البحرية ولاسيما تجارة الرقيق وفيما بعد تجارة الفول السوداني.

ثانيا – انعكس قلة عدد السكان والمساحة لغامبيا الى تحجيم الحركة الوطنية مقارنة مع دول غرب افريقيا وساهم في ذلك ايضا وجود زعماء محليين عملوا كوسطاء او تجار التجارة الرق.

ثالثا – كان لإدخال عملة الجنيه الاسترليني وانهاء المقايضة احد اهم المتغييرات الاستراتيجية التي احدثها الاستعمار البريطاني لكنه صب في صالح بريطانيا فقد دمج غامبيا في السوق الراسمالي العالمي.

رابعا –اصدرت الادارة البريطانية في غامبيا قوانين عدة الا ان اغلبها كانت تصب في مصلحة الذاتية ولم تجن منها غامبيا سوى تراجع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستمر ذلك الوضع حتى بعد الاستقلال .

reference

1- Ahmed Najmuddin Fleijah, Africa: A General and Regional Study, University Youth Foundation, 1998
2- .Udo Zauter, Presidents of the United States of America since 1789 until today, Dar Al-Hikma, London, 2006.
3- Zaher Riad, Colonization of Africa, National House for Printing and Publishing, Cairo, 1965
4- Shawqi Atallah Al-Jamal, Abdullah Abdul Razzaq Ibrahim, History of Africa, 2nd ed., Dar Al-Zahra, Riyadh, 2002.
5- Figg G.D., History of West Africa, translated by: Youssef Nasr, 1st ed., Dar Al-Maaref, Cairo, 1983 .
6- Jhoomar Mehta , From dictatorship to democracy: lessons from The Gambia, Publisher: Flüchtlingsrat Baden-Württemberg e.V. First edition, 2019.
7- Arnold Hughes and David Perfect , A POLITICAL HISTORY OF THE GAMBIA, 1816–1994 , University of Texas at Austin, Copyright © 2006 Arnold Hughes and David Perfect
8- Cajetan Ifeanyi Naocha, IMPACT ASSESSMENT OF BRITISH COLONIAL ECONOMIC ACTIVITIES IN THE GAMBIA (1816-1994) ,Being a Dissertation Submitted to St. Clements University British West Indiesr, 2015.
9- FLORENCEK OMOLARA, MAHONEY, GOVERNMENT AND OPINION IN THE GAMBIA ,1816 - 1901 ,WESTFIELD COLLEGE, THESIS ,SCHOOL OF ORIENTA· 1963.
10- he World Bank ,Republic of The Gambia Overcoming a No-Growth Legacy © 2020.
11- Arnold Hughes, David Perfect, historical Dictionary of the Gambla, scarecrow press. Inc, U.S.A, 2008.
12- David Perfect, Government and Politics in the Gambia, 1816–1866.
13- The Journal of Imperial and Commonwealth History, Article, Publisher Taylor & Francis, 2024
14- https://www.britannica.com/place/The-Gambia/history.
15- https://www.accessgambia.com, Gambia information Sit-Access Gambia.
16- https:.//e/r.m.wikipedia.org/wiki/Banjul.

قائمة المصادر

Enoch, C. I. (2015). *IMPACT ASSESSMENT OF BRITISH COLONIAL ECONOMIC ACTIVITIES IN THE GAMBIA (1816-1994).* Indies: Dissertation, St. Clements University British West Indies.

FLORENCE K, O. M. (1963). *GOVERNMENT AND OPINION IN THE GAMBIA ,1816 - 1901*. WESTFIELD COLLEGE, THESIS ,SCHOOL OF ORIENTA.

https:.//e/r.m.wikipedia.org/wiki/Banjul. (n.d.).

Hughes & Perfect, A. H. (2006). *A POLITICAL HISTORY OF THE GAMBIA, 1816–1994.* Texas: University of Texas at Austin, Copyright وArnold Hughes and David Perfect.

Mehta, J. (2019). *From dictatorship to democracy: lessons from The Gambia*. Publisher: Flüchtlingsrat Baden-Württemberg e.V., First edition.

Perfect & Hughes, A. H. (2008). *Historical Dictionary of The Gambia Fourth Edition The Scarecrow Press*. UK: Inc. Lanham, Maryland • Toronto • Plymouth.

Perfect, D. (2024). *Government and Politics in the Gambia, 1816–1866*. The Journal of Imperial and Commonwealth History , Article , Publisher Taylor & Francis.

The World Bank, T. W. (2022). *Republic of The Gambia Overcoming a No-Growth*.

www.accessgambia.com. (n.d.). *Gambia information Sit-Access gambia*.

الجمل وإبراهيم ,ش .ع .(2002) .*تاريخ أفريقيا الحديث* .الرياض :ط2، دار الزهراء.

رياض ,ز .(1965) .*استعمار أفريقية* .القاهرة :الدار القومية للطباعة والنشر.

زاوتر ,ا .(2006) .*رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789حتى اليوم* .لندن :دار الحكمة.

شاكر ,م .(1997) .*التاريخ المعاصر غربي أفريقيا 1992 – 1924*.عمان :ط2، المكتب الإسلامي.

فليجه ,أ .ن .(1998) .*أفريقيا دراسة عامة وإقليمية* .الاردن :مؤسسة شباب الجامعة.

فيج ,ج .(1983) .*تاريخ غرب أفريقيا* .القاهرة :ترجمة يوسف نصر ، ط1، دار المعارف.